تفعيل دور المصارف التجارية في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣)

Activating the role of commercial banks in encouraging domestic investment and foreign in Iraq for the period (2003 -2013)

المدرس سيماء محسن علاوي
كلية الادارة والاقتصاد-الجامعة العراقية

المستخلص:

يمارس الاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي دوراً اساسياً في اقتصادات البلدان المضيفة وخاصة النامية باعتباره مصدراً هاماً للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة، كما يعد وسيلة فاعلة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوي من استحداث طرق جديدة للإنتاج وتطوير طرق واساليب حديثة للإدارة الاقتصادية، غير ان جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية ونجاحها في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مرهون بتوافر عدد من المعطيات اهمها تواجد مؤسسات مالية ومصرفية فاعلة.

والاقتصاد العراقي كأحد البلدان النامية يعاني من ضعف في القطاع المصرفي اذ القت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ عام ١٩٨٠ والحصار الاقتصادي عام ١٩٩١ والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي بظلالها على القطاع المصرفي في البلد تاركة موروثاً وأطر بشرية وسياقات عمل وقوانين خلقت فجوة كبيرة بينه وبين النظم المصرفية السائدة في المنطقة والعالم.

Abstract :

The local and foreign investment play a substantial role in the under Developed - economies. This can be well seen in the utilization of the available Natural resources and in transferring the modern technology.

But a perminent economic development , reguires advanced financial and banking organizations.

The Iraqi economy suffer from an apparent weakness in the banking Sector due to the past war and boycout consiguences . Now there are big gap between it and the rest of the banking systems in the world.

المحور الاول–واقع المصارف التجارية في العراق

مقدمة:

تعد المصارف التجارية احدى ادوات تحسين واقع النشاط الاقتصادي لأي بلد، وذلك لكونها تهدف الى حشد المدخرات المالية وتوظيفها في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والخدمية من خلال حزمة الخدمات المالية التي تقدمها لهذه القطاعات.

وبناء على ذلك فان للمصارف اثر ايجابي في دفع عجلة النمو الاقتصادي لمختلف الاقتصاديات ومنها الاقتصاد العراقي.

وعليه تظهر لنا ضرورة الاحاطة بموضوع المصارف التجارية في العراق وهذا ما سيتم مناقشته في هذا المحور وعلى النحو الآتي:

اولاً: التطور التاريخي للمصارف التجارية:

لقد عرفت المصارف التجارية منذ زمن البابليين والآشوريين فقد مارست معابد بابل انواع مختلفة من اعمال الصيرفة مثل منح القروض وقبول الودائع وفرض الفوائد...الخ. وبعد سقوط الدولة البابلية ومجئ الحيثيون الذين اعطوا التعامل التجاري والنشاط المصرفي دفعة قوية نتيجة لابتكارهم السبائك الفضية واحلالها محل السلع في

التبادل كونها وسيلة من وسائل الدفع، فضلاً عن دخولهم في عمليات المشاركة في تجارة الموجودات الثابتة ومنح القروض طويلة الأمد(جدران وآخرون، ٢٠١٥:٢٥٨).

ولكن الصيرفة الحديثة في العراق تأخر ظهورها الى نهاية القرن التاسع عشر وحدثت خلال هذه المدة تغيرات سياسية واقتصادية عديدة منها ضعف الدولة العثمانية وتغلغل الاحتلال الانكليزي الذي شجع على فتح مصرف لهم في بغداد عام ١٨٩٠.

وبعد مدة افتتحت فروعاً للمصرف الانكليزي في مختلف مدن العراق، كما افتتح في بغداد مصرف بريطاني آخر هو المصرف الشرقي عام ١٩١٢ثم تلاه فتح فروع اخرى لهذا المصرف في كل من الموصل والبصرة والعمارة واربيل، وفي عام ١٩١٨ افتتح مصرف ايران البريطاني فرعاً له في بغداد وفرعين في الموصل والبصرة، كما افتتح المصرف العربي في القدس فرعاً له في بغداد عام ١٩٤١ وتلاه فرعاً في الموصل وآخر في البصرة.

وفي تاريخ ١٩٤١/٥/١٩ تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون ٣٣ لسنة ١٩٤١. وكان يمثل مصرف وطني تجاري عراقي بالكامل قادر على منافسة المصارف الاجنبية، كما انه لم يكن مجرد مصرف تجاري وانما كان مصرف للحكومة ووكيلاً لها وماسكاً لحساباتها ومستودع لها، وهو بذلك مثل نواة بنك مركزي وطني ولكنه لم يكن مصرفاً للإصدار وانما بقي الاصدار يعتمد على لجنة العملة الورقية(الحجامي، ٢٠١٤:١٢٠).

وبعد ذلك تأسست عدد من المصارف العراقية الى جوار الفروع الاجنبية وهي المصرف التجاري العراقي عام ١٩٥١، ومصرف بغداد في نفس العام، فضلاً عن فتح فروع اخرى للمصارف الاجنبية في بغداد كالبنك العربي عام ١٩٥٤ والمصرف اللبناني المتحد عام ١٩٥٣ والمصرف الوطني للتجارة والصناعة وفي عام ١٩٥٧ افتتح فرع للمصرف الوطني الباكستاني في بغداد وكانت جميع هذه المصارف تمارس الصيرفة التجارية.

وفي عام ١٩٦٤ تم تأميم المصارف الاجنبية وتكوين اربع مجموعات مصرفية الحقت بالمصرف التجاري العراقي الذي أدمج مع مصرف الرافدين عام ١٩٧٤. كما تم تأسيس مصرف الرشيد عام ١٩٨٨ لتخليص مصرف الرافدين من مواجهة مشكلة المديونية الخارجية وعجزه عن التسديد (عبد النبي، www.cbi.iq/documents/waleed4.pdf) وقام البنك المركزي العراقي بإصدار قانون ١٢ لسنة ١٩٩١ الذي عدل بموجبه قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ ليسمح للقطاع الخاص بإنشاء المصارف الخاصة، فتأسس مصرف بغداد عام ١٩٩٢ وكذلك المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية في نفس العام، ومن ثم مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الشرق الاوسط للاستثمار والمصرف المتحد للاستثمار وغيرها.

وبعد عام ٢٠٠٣ صدر قانون جديد برقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ الذي سمح للمصارف الاجنبية العمل في العراق وفق الأشكال المصرفية الآتية:

١. المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية وبدون حدود.
٢. فتح مكاتب تمثيل للتعريف بالخدمات التي يقدمها المصرف الام، وترويج هذه الخدمات ودراسة السوق المحلية.
٣. انشاء كيان مصرفي مملوك للأجانب بالكامل ويعامل معاملة المصارف العراقية من حيث الحقوق والالتزامات، وقد بلغ عدد المصارف الاجنبية في العراق اربعة مصارف.

ثانياً: تحليل النشاط التمويلي للمصارف التجارية في العراق:

ان هيكل الجهاز المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة انواع من المصارف اضافة الى البنك المركزي العراقي وهي مصارف القطاع العام والقطاع الخاص والمصارف الاجنبية. وتعمل هذه المصارف على تقديم سائر الاعمال المصرفية المتجسدة بقبول الودائع ومنح الائتمان المصرفي والاستثمار بالأوراق المالية وغير ذلك من الخدمات.

ولعل ابرز خدمة تقدمها هذه المصارف والتي تعد محرك لعملية النمو الاقتصادي الا وهي الائتمان المصرفي الذي ينقسم بدوره الى نوعين الائتمان النقدي والائتمان التعهدي، فالائتمان النقدي يشمل القروض والسلف والسحب على المكشوف وخصم الكمبيالات، وهو عبارة عن ائتمان قصير الاجل يستخدم لأغراض تمويل العمليات اليومية للمشروعات(كدفع الاجور او شراء المواد الاولية وما الى ذلك). وتمنح غالبية المصارف هذا النوع من الائتمان لأنه يعد قليل المخاطرة وكذلك للتقليل من اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في البلد على عمل المصارف التجارية. وتتبع المصارف التجارية عادةً اجراءات متشددة عند منح الائتمان فهي تطلب ضمانات كبيرة قد تتجاوز ضعف الائتمان الممنوح.

اما فيما يخص الائتمان التعهدي فيضم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي يصدرها المصرف للعملاء لغرض تسهيل عمليات التجارة الدولية. وتحقق جملة من المزايا لكافة الاطراف المتعاملة بها.

ولغرض توضيح الائتمان النقدي للمصارف التجارية في العراق نطرح الجدول (١) :

جدول (١) معدل نمو الائتمان النقدي للمدة (٢٠٠٣ـ ٢٠١٣)

السنة	الائتمان النقدي (١)	التغير السنوي للائتمان النقدي (٢)
٢٠٠٣	٦٢١١٣٠	ـــــــ
٢٠٠٤	٨٢٤٦٧٣	٢٤,٦٨
٢٠٠٥	١٧١٧٤٥٠	٥١,٩٨
٢٠٠٦	٢٦٦٤٨٩٨	٣٥,٥٥
٢٠٠٧	٣٤٥٩٠٢٠	٢٢,٩
٢٠٠٨	٤٥٨٧٤٥٤	٢٤,٥٩
٢٠٠٩	٥٦٩٠٠٦٢	١٩,٣٧
٢٠١٠	١١٧٢١٥٣٥	٥١,٤٥
٢٠١١	٢٠٣٤٤٠٧٦	٤٢,٣٨
٢٠١٢	٢٨٤٣٨٦٨٨	٢٨,٤٦
٢٠١٣	٢٩٩٥٢٠١٢	٥,٠٥

المصدر: ١. العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد مختلفة(٢٠٠٣ـ ٢٠١٣).

٢. العمود (٢) من عمل الباحثة.

يلاحظ من الجدول (١) ان اجمالي الائتمان النقدي قد استمر بالزيادة طوال مدة الدراسة حيث بلغ عام ٢٠٠٣ (٦٢١١٣٠) مليون دينار، واستمر بالارتفاع ليصل الى (٢٩٩٥٢٠١٢) مليون دينار عام ٢٠١٣، ولعل السبب في

هذا الارتفاع يعود الى منح المصارف سلف لمنتسبيها وتقديم قروض سكنية واستهلاكية لشرائح كبيرة من المجتمع(البنك المركزي العراقي،٢٠٠٧:٨).

اما فيما يخص نسب التغير السنوي فقد شهدت تذبذباً ملموساً خلال مدة الدراسة اذ كانت اعلى نسبة ٥١,٩% عام ٢٠٠٥، وادنى نسبة (٥,٠٥%) عام ٢٠١٣.

اما فيما يتعلق بالنسبة التي يشكلها الائتمان النقدي من عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي نطرح الجدول (٢):

جدول (٢) الائتمان النقدي ونسبته الى عرض النقد والى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٣ــ ٢٠١٣)

السنة	عرض النقد (١)	نسبة الائتمان النقدي عرض النقد (٢)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (٣)	نسبة الائتمان النقدي الناتج المحلي الاجمالي (٤)
٢٠٠٣	٥٧٧٣٦٠١	٣٢,٤٩	٢٩٨٩٤٤٧٦,٣	٦,٢٧
٢٠٠٤	١٠١٤٨٦٢٦	٨,١٢	٥٣٤٩٩٢٣٨,٦	١,٥٤
٢٠٠٥	١١٣٩٩١٢٥	١٥,٠٦	٧٣٩١١٠٨٨,٣	٢,٣٢
٢٠٠٦	١٥٤٦٠٠٦٠	١٧,٢٣	٩٦٠٦٧١٦٠,٦	٢,٧٧
٢٠٠٧	٢١٧٢١١٦٧	١٢,٢٦	١١١٦٩١٢٣٠,٢	٢,٣٨
٢٠٠٨	٢٨١٨٩٩٣٤	١٦,٢٧	١٥٦٦٧٠٠٩٨,٤	٢,٩٢
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠٠٣٠	١٥,٢٥	١٣٩٣٣٠٢١٠,٦	٤,٠٨
٢٠١٠	٥١٧٤٣٤٨٩	٢٢,٦٥	١٦٢٠٦٤٥٦٥,٥	٧,٢٣
٢٠١١	٦٢٤٧٣٩٢٩	٣٢,٥٦	٢٢٣٦٧٧٠٠٥,٢	٩,٠٩
٢٠١٢	٦٣٧٣٥٨٧١	٤٤,٦١	٢٥٤٢٢٥٤٩٠,٧	١١,١٨
٢٠١٣	٣٤٩٩٥٤٥٣	٨٥,٥٨	٢٧١٠٩١٧٧٧,٥	١١,٠٤

المصدر: ١.العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية للمدة (٢٠٠٣ــ ٢٠١٣).

٢. العمود (٢)، (٤) من عمل الباحثة.

٣. العمود (٣) الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث.

يتبين من خلال الجدول (٢) ان النسبة التي يشكلها الائتمان النقدي من عرض النقد تذبذبت طوال مدة الدراسة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، الا انها لاتزال تعد من النسب المنخفضة اذ بلغت اعلى نسبة (٨٥,٥%) عام ٢٠١٣ وادنى نسبة (٨,١٢%) عام ٢٠٠٤، ويدل ذلك على انخفاض فاعلية الجهاز المصرفي التجاري وصغر حجم سوق الائتمان في النشاط الاقتصادي.

اما النسبة التي يشكلها الائتمان من الناتج المحلي الاجمالي فيلاحظ انها كانت متدنية خلال مدة الدراسة حيث سجلت اعلى نسبة (١١,١٨%) عام ٢٠١٢، وادنى نسبة (١,٥٤%) عام ٢٠٠٤، وان هذه النسب متواضعة لا تؤدي دورها في تنشيط الاقتصاد بشكل فاعل وتعتبر محدودة التأثير. والشكل (١) يوضح النسبة التي يشكلها الائتمان النقدي الى عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي:

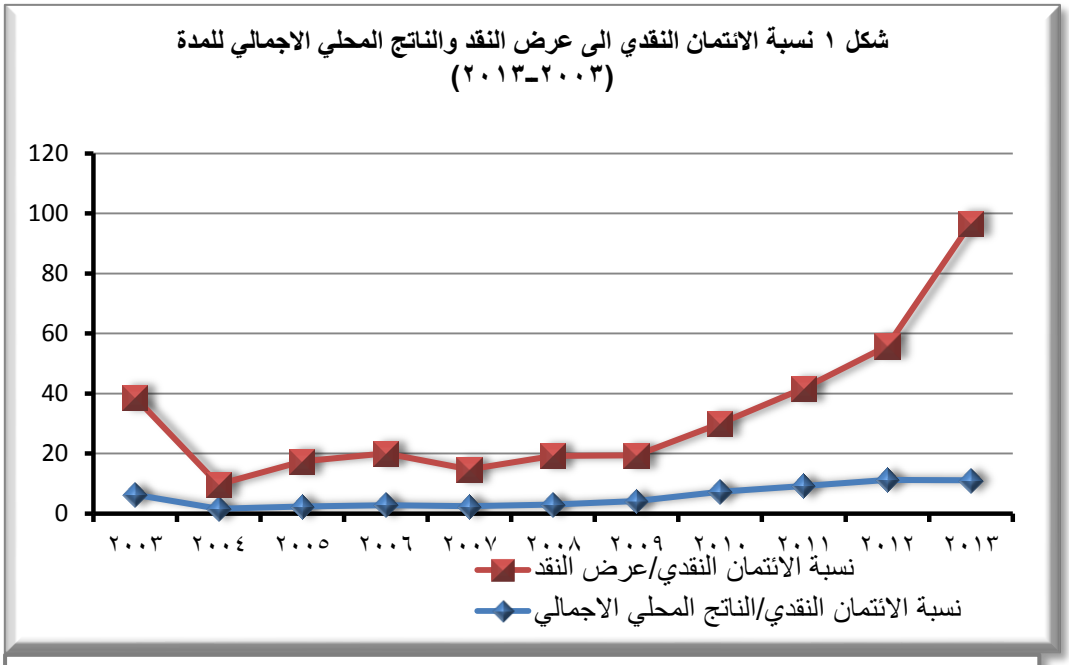

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (٢)و (٤) من الجدول (٢).

اما فيما يتعلق بالائتمان التعهدي نطرح الجدول (٣) الذي يوضح ذلك:

جدول (٣) للمصارف التجارية

السنة	الائتمان التعهدي (١)	التغير السنوي في الائتمان التعهدي % (٢)	نسبة الائتمان التعهدي عرض النقد (٣)	نسبة الائتمان التعهدي الناتج المحلي الاجمالي (٤)
٢٠٠٩	٤٦٠٧١٨٤٥	ـــــــ	١٢٣,٥	٣٣,٠٦
٢٠١٠	٣٩٧٩٠٩٠٦	(١٥,٧)	٧٦,٩٠	٢٤,٥٥
٢٠١١	٣٩٠٣٢٤٦١	(١,٩)	٦٢,٤٧	١٧,٤٥
٢٠١٢	٤٤١٧٤١٩٠	١١,٦٣	٦٩,٣٠	٦٩,٣٠
٢٠١٣	٥٣٦٦٧٠٢٥	١٧,٦٨	١٥٣,٣٥	١٩,٧٩

المصدر: ١. العمود (١) البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية للمدة(٢٠٠٩ـ ٢٠١٣).

٢. العمود (٢)، (٣)، (٤) من عمل الباحثة.

يبين الجدول (٣) ان اجمالي الائتمان التعهدي قد سجل مبلغاً قدره (٤٦٠٧١٨٤٥) مليون دينار عام ٢٠٠٩ واستمر بالارتفاع ليصل الى (٥٣٦٦٧٠٢٥) مليون دينار عام ٢٠١٣.

اما النسبة التي شكلها الائتمان التعهدي الى عرض النقد فقد بلغت اعلى قيمة له (١٥٣,٥%) عام ٢٠١٣ وادنى قيمة (٦٢,٤٧%) عام ٢٠١١، في حين كانت اعلى نسبة شكلها الائتمان التعهدي من الناتج المحلي الاجمالي (٦٩,٣٠%) عام ٢٠١٢ وادنى نسبة (١٩,٧٩%) عام ٢٠١٣، وهذه النسبة وفق المعايير الدولية تعتبر قليلة جداً بالمقارنة مع اعادة بناء اقتصاد عراقي انتاجي وتدني الائتمان الى هذه النسبة لا يعبر الا عن صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي للبلاد.

شكل ٢ نسبة الائتمان التعهدي الى عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣)

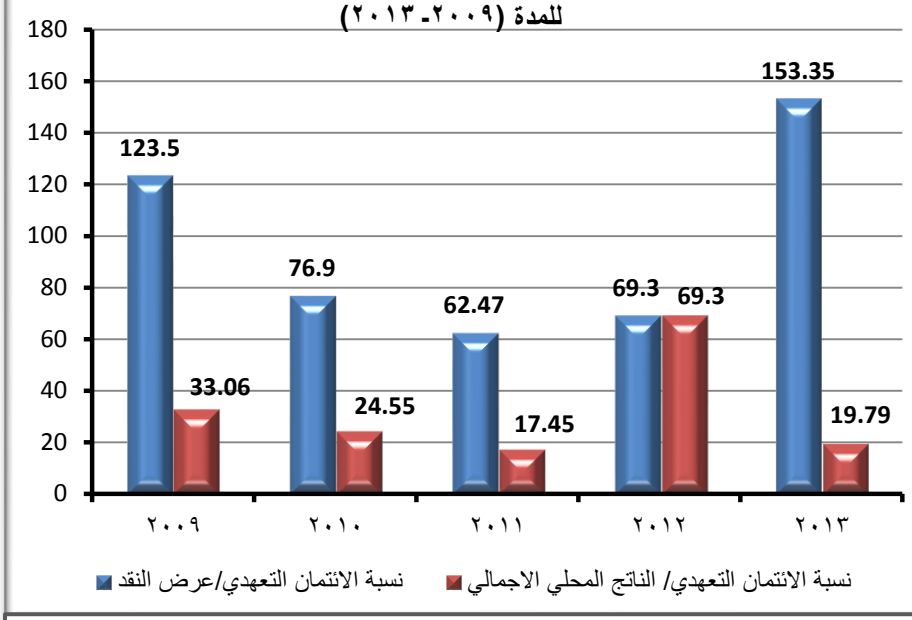

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (٣) و(٤) من الجدول(٣).

وتظهر لنا ضرورة بيان العوامل المؤثرة في حجم الائتمان المصرفي والتي تحد من قدرة المصارف على منحه، ومنها الودائع المصرفية التي تعتبر المصدر الاساسي لموارد المصرف . ولتوضيح حركة الودائع في المصارف التجارية نستعرض الجدول (٤):

جدول (٤) اجمالي الودائع المصرفية للمدة (٢٠٠٣ــ ٢٠١٣)

السنة	اجمالي الودائع (١)	نسبة الائتمان المصرفي اجمالي الودائع (٢)
٢٠٠٣	٤٣١٨٦٧٢	١٤,٣٨
٢٠٠٤	٨٦١٩٨٠٩	٩,٥٦
٢٠٠٥	١٠٧٦٩٩٩٥	١٥,٩
٢٠٠٦	١٦٩٢٨٢٩٥	١٥,٧
٢٠٠٧	٢٦١٨٨٩٢٦	١٣,٢
٢٠٠٨	٣٤٥٢٤٦٠٩	١٣,٢
٢٠٠٩	٣٨٥٨٢٤٧٧	١٤,٧
٢٠١٠	٤٧٩٤٧٢٣٢	٢٤,٤٤
٢٠١١	٥٦١٥٠٠٩٤	٣٦,٢٣
٢٠١٢	٦٢٠٠٥٩٣٥	٤٥,٨٦
٢٠١٣	٦٨٨٥٥٤٨٧	٤٣,٤٩

المصدر: ١. العمود (١)البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد مختلفة.

٢. العمود (٢) من عمل الباحثة.

من خلال الجدول (٤) نلاحظ ان نسبة الائتمان المصرفي الى اجمالي الودائع قد تأرجحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، اذ سجلت اعلى قيمة عام ٢٠١٢ (٤٥,٨٦%) في حين كانت ادنى قيمة عام ٢٠٠٤ (٩,٥٦%)، وتعد هذه النسبة من النسب المنخفضة وان انخفاضها مؤشر على ان المصارف التجارية ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان وهذا ينعكس بصورة سلبية على ضعف دورها في عملية النمو الاقتصادي.

ثالثاً : مشكلات القطاع المصرفي في الاقتصاد العراقي:

يعاني النظام المصرفي في العراق من عدد كبير من اوجه القصور التي تحد من امكانية نهوض هذا النظام ومواكبته النظم المصرفية العربية والعالمية، وممارسة دوره في دعم عملية النمو والاستقرار المالي والاقتصادي. وعليه يمكن ابراز عدد من المشاكل التي يعانيها القطاع المصرفي العراقي وكالآتي:

١. انخفاض الكثافة المصرفية اذ تبلغ حالياً فرع مصرف واحد لكل (٤٥٠٠٠) نسمة، قياساً بالكثافة المصرفية المعيارية العالمية البالغة مصرفاً واحداً لكل (١٠٠٠٠) نسمة.
٢. ترهل الهيكل الاداري في عدد كبير من المصارف وخاصة الحكومية منها وضعف الخبرات المصرفية والمالية (www.ar.parliament.iq/takrer.pdf).
٣. عدم تناسب الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق، اذ يبلغ عدد الخدمات (٢٠) خدمة مقارنة بما اتاحته المادة (٢٧) من قانون المصارف والتي بلغت اكثر من (٥٠) خدمة مصرفية، وهي اقل مما تقدمه المصارف العربية والاجنبية (www.kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php).

٤. غياب الاستراتيجيات المصرفية العامة الفاعلة والخطط التفصيلية السنوية وخطط الطوارئ وعدم توفر جميع السياسات التي ينص عليها قانون المصارف وقانون البنك المركزي العراقي واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي العراقي.
٥. ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فيما يخص اقرار منهج للإصلاح المصرفي، فضلاً عن ضعف العلاقة بين السلطات المختلفة ذات الصلة (البنك المركزي، ووزارة المالية، والمصارف الحكومية منها والاهلية)، ومن امثلة ذلك صدور تعليمات من وزارة المالية بعدم قبول الصكوك وخطابات الضمان من المصارف الاهلية.
٦. هيمنة المصارف الحكومية على حركة السوق المصرفية.

المحور الثاني –الاستثمار في العراق (المقومات والمعوقات)

يعد الاستثمار واحداً من اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة والتي لها اهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك للدور الذي يقوم به خلق الطاقات الانتاجية وتوسيعها، والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة، فضلاً عن الزيادة في المخزون السلعي(السعودي، ١٩٩٩:٢٥٢). ويعرف الاستثمار بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل انتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الموجودة لغرض زيادة الطاقة الانتاجية(عبد الغفار، ٢٠٠١:١٣). كما يعد احد الوسائل الفعالة لإحداث التغيرات البنيوية في الاقتصاد القومي اذ أن توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية هو الذي يؤثر في نمط التغير الهيكلي (البنيوي) ومن ثم في هيكل التجارة الخارجية، وعليه فان الاستثمار سيكون مسؤولاً عن اغلب السمات الايجابية والسلبية في اتجاهات النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تظهر ضرورة جذب الاستثمارات المحلية وتشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار اموالهم الامر الذي يتطلب توفير مناخ سياسي واقتصادي وتشريعي في البلد المضيف له. وعليه فأن هذا المحور سيتضمن مناقشة مقومات ومعوقات جذب الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد العراقي من خلال:

اولاً: مقومات جذب الاستثمار الاجنبي في العراق:

يتمتع العراق بالعديد من الخصائص والمميزات التي تجعل منه منطقة جذب للاستثمارات الاجنبية لعل اهمها:

١. الموارد الطبيعية والبشرية:

يمتلك العراق موارد طبيعية وبشرية متنوعة تجعله يحمل ميزة نسبية باتجاه جذب الاستثمارات، ففي جانب الموارد الارضية تقدر المساحة الكلية للعراق بـ (٤٣,٥٠٥) مليون هكتار، اذ يبلغ مجموع الاراضي الصالحة للزراعة ٤٨,٠ مليون دونم، وهي تشكل نسبة ٢٧,٥% من مجموع مساحة العراق.

اما المراعي الطبيعية فان لها دور كبير في توفير الغذاء لجزء كبير من الثروة الحيوانية وخاصة الابل والغنم وتقدر مساحتها بـ (١٦,٠) مليون دونم لعام ٢٠١٣. اما بالنسبة للغابات فان لها اهمية كبيرة في

تحسين المناخ المحلي وحماية التربة من الانجراف والتعرية فضلاً عن الاستفادة من منتجاتها واخشابها وتقدر مساحتها بـ (٧,٠) مليون دونم.

اما في مجال الموارد المائية فان نهري دجلة والفرات يشكلان المصدر الرئيسي للموارد المائية في البلد وقدرت الواردات المائية من هذين النهرين بـ (٥٦,٠٢) مليار م^{3}/ سنة في عام ٢٠١٣(وزارة التخطيط، ٢٠١٣).

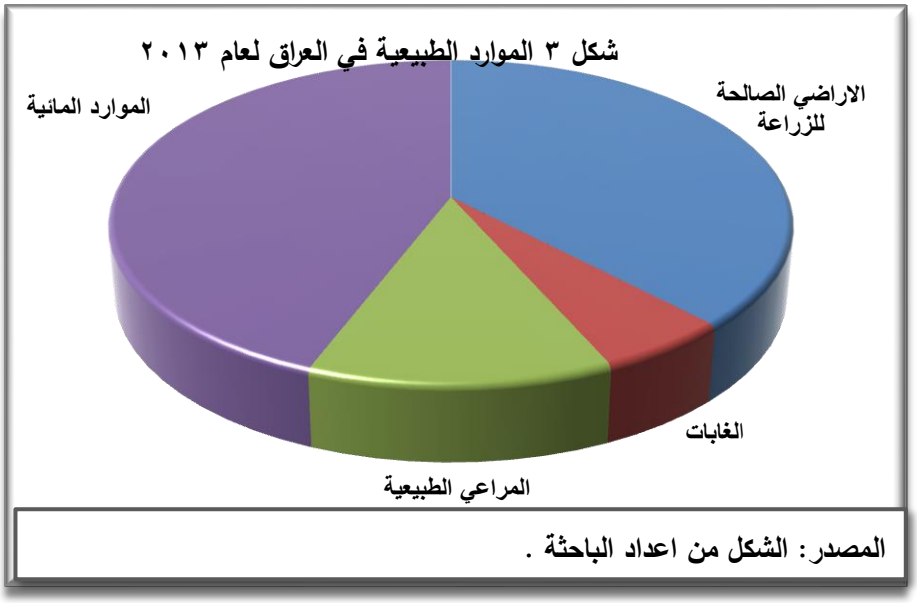

ويتميز العراق ايضاً بضخامة الاحتياطيات النفطية التي تقدر بحوالي (١١٢) مليار برميل من النفط كاحتياطي مؤكد وما يقارب من ضعف هذا الرقم كاحتياطي محتمل.

اما احتياطي الغاز فيبلغ (٣٠٠٠) مليار متر مكعب مع انخفاض تكاليف التطوير والانتاج وارتفاع انتاجية البئر الواحدة وقلة العمق للآبار مقارنة بالدول الاخرى (بخيت،٢٠٠٢:٦). ويضاف الى ذلك الخامات من الكبريت والحديد الرسوبي والبوكسايت وحجر الكلس وغيرها والتي يمكن استغلالها في الكثير من الصناعات (حمزة،٢٠١٢:٣٥).

اما فيما يتعلق بعنصر العمل الذي يشكل دافعاً للاستثمار نجد ان العراق يتميز بوفرة كبيرة من هذا العنصر حيث يلاحظ ان حجم السكان بلغ ما يقارب (٢٧) مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٧، وشكلت قوة العمل (النشطون اقتصادياً) ما يقارب (٥٢%) من حجم السكان(التميمي،٢٠٠٨:٢١٠). وتتميز هذه العمالة بالخبرات الجيدة فضلاً عن الانخفاض النسبي في معدلات الاجور مقارنة مع الدول المجاورة.

٢. الاطر القانونية والتشريعية:

قامت الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بإصدار مجموعة من الاجراءات والقوانين والتي كانت تستهدف الاصلاح الاقتصادي ومنها القرار رقم (٤٠) بشأن قانون المصارف، والقرار (٣٧) بشأن الضريبة، والقرار

رقم (٣٨) بشأن ضريبة اعادة اعمار العراق، فضلاً عن تشريع قانون آخر للاستثمار الاجنبي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ والذي تضمن بنود عديدة شملت في طياتها مجموعة من المزايا والتسهيلات والضمانات للمستثمر العراقي والاجنبي (التميمي:٢٠٠٨،٢٠٩). وان هذه القرارات والاجراءات تصب بمجملها في تطوير الاقتصاد العراقي وتمكينه من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٣. حجم السوق المحلي:

يعتبر حجم السوق المحلي احد المحددات التي تؤثر في حجم الاستثمار، فاذا كان حجم السوق كبيراً ستنخفض التكاليف الانتاجية وتزداد كمية الانتاج بنسبة اكبر من الزيادة في التكاليف الكلية مما يزيد من الارباح المتحققة من المشروع.

وتعتبر السوق العراقية من الاسواق الواسعة نسبياً سواء من خلال الناتج المحلي الاجمالي اومن خلال حجم السكان. فالمستثمر يضمن وجود السوق لاستيعاب انتاجه لاسيما اذا علمنا ان السوق المحلية العراقية تفتقر الى العرض من المنتوج المحلي مقابل تزايد الطلب الذي من الممكن ان يرتفع بشكل اكبر في حالة تحسن الدخول وزيادة فرص العمل(الفتلاوي،٢٠١٢:٦٥).

ثانياً: معوقات جذب الاستثمار الاجنبي في العراق:

يواجه الاقتصاد العراقي جملة من العوائق التي تشكل عوامل غير جاذبة او طاردة للاستثمار الاجنبي من ابرزها:

١. يعد القطاع المالي والمصرفي المنصة الرئيسة للأنشطة الاستثمارية، فاذا كان هذا القطاع يعمل بكفاءة عالية سيجذب اكبر عدد من الاستثمارات ومن ثم تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، والملاحظ في الاقتصاد العراقي انخفاض مستوى اداء المصارف التجارية وتخلفها مقارنة بمثيلاتها في الوطن العربي. اذ تعاني هذه المصارف من محدودية خدماتها فضلاً عن ضعف التقنية والاتصال والترهل الاداري وغير ذلك(حمزة،٢٠١٢:٤٢).
٢. ضعف الوعي الاستثماري لذا غالبية الافراد والمؤسسات والهيئات، وذلك بسبب الابتعاد لسنوات طويلة عن تجارب الدول العربية في العملية الاستثمارية.
٣. انعدام الاستقرار السياسي والامني في العراق، والذي يعتبر من اهم العقبات التي تواجه الاستثمار الاجنبي في اي بلد سواء كان ناميأ او متقدماً.
٤. تزايد الفساد المالي والاداري في معظم مؤسسات الدولة، والذي اصبح يشكل ظاهرة خطيرة تنعكس بصورة سلبية على كافة جوانب الحياة الاقتصادية، ووفقاً للمسح الذي اجرته المؤسسة المالية للشفافية الدولية فالعراق يحتل المركز (١٧٨) من البلدان التي تمارس الشفافية في التعامل.
٥. ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، والتي تعد من المشاكل البارزة التي يعاني منها هذا الاقتصاد، اذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (٢٢٤٢,١) نقطة عام ١٩٩٦ الى (٢٤١٥٥,١) نقطة عام ٢٠٠٩(وزارة التخطيط العراقية:٢٠٠٨، ١٨).

فالتضخم يؤدي الى اختلالات في الاسعار يتبعه صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الشركات بالتنبؤ بتكاليف الانتاج والارباح المتوقعة، وعليه فان التضخم يؤدي الى عزوف المستثمرين الاجانب وخاصة اصحاب المشاريع طويلة الاجل.

٦. من العوامل الجاذبة للاستثمار مدى توفر البنية التحتية المتمثلة بـ (الطرق، والموانئ، والجسور، وشبكات الاتصالات، والمطارات، وتوافر الطاقة وكفاءتها) فهي تؤثر تأثيراً كبيراً على تكاليف الانتاج والنقل وكفاءتهما. لذلك تلجأ مختلف البلدان الى امتلاك بنية تحتية حديثة وخالية من العيوب لكي تعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار الاجنبي (عبود،٢٠١٤:٤٧)، في حين ان البلدان التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة ستواجه صعوبات في جذب الاستثمارات الاجنبية. والعراق احد هذه البلدان اذ انه يعاني من تردي البنية التحتية ومن اهمها قصور في عمل الشبكة الكهربائية نتيجة للأضرار التي لحقت بها جراء الحروب التي شهدها البلد.

اما فيما يخص قطاع النقل والاتصالات، فالعراق يعاني من اهمال واضح في الطرق الخارجية والداخلية، فضلاً عن تخلف قطاع البريد فيما يتعلق بالخدمات البريدية.

وبغية توضيح حركة الاستثمار في الاقتصاد العراقي نطرح الجدول (٥) الذي يوضح اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق:

جدول (٥) اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٩ــ ٢٠١٣)

السنة	اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية (١)	معدل التغير السنوي % (٢)	نسبة اجمالي تكوين رأس المال الى الناتج المحلي الاجمالي (٣)
٢٠٠٣	ــــــــ	ــــــــ	ــــــــ
٢٠٠٤	٢٨٥٧٨٠٧,٠	٧١,٩٣	٥,٣٤
٢٠٠٥	١٠١٨٢٣٦٢,٢	٣٧,٤٦	١٣,٧
٢٠٠٦	١٦٢٨٢٩٤٥,٧	(١١٦,٢٢)	١٦,٩
٢٠٠٧	٧٥٣٠٤٠٤,٤	٦٧,٥٩	٦٧,٤
٢٠٠٨	٢٣٢٤٠٥٣٩,١	٥٤,٢٩	١٤٨,٣
٢٠٠٩	١٣٤٧١٢٤٢٢٨٣	(٧٢,٥١)	٩٦,٦
٢٠١٠	٢٤٧٧٠٤٦٢٧٣٢	٤٥,٦١	١٥٢,٨
٢٠١١	٣٧٢٥٥٢٦٩٤٠٨	٣٣,٥١	١٦٦,٥
٢٠١٢	٣٨١٣٩٨٧١٠١٥	٢,٣١	١٥٠,٠٢
٢٠١٣	٩٩٧٧٥٣٩٥٨١	٦١,٧٧	٣٦٨,٠

المصدر:١. العمود (١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث.

٢. العمود (٢) ، (٣) من عمل الباحثة.

يلاحظ من الجدول(٥) ان معدلات التغير السنوي لتكوين رأس المال الثابت قد تأرجحت انخفاضاً وارتفاعاً وكانت اعلى قيمة لها عام ٢٠٠٤ وبنسبة ٧١,٩٣% وانخفضت بعدها لتصل الى (-١١٦,٢٢%) عام ٢٠٠٦ وربما يرجع السبب الى اعمال العنف التي شهدها العراق وتدني الوضع الامني الذي يعد من العوامل الجاذبة للاستثمار، ثم عادت للارتفاع الى (٥٤,٢٩%) عام ٢٠٠٨ بسبب تحسن الوضع الامني. وعاودت هذه النسبة الى الانخفاض بعد ذلك في عام ٢٠٠٩ لتبلغ (-٧٢,٥١%) ويعزى ذلك الى الازمة المالية العالمية التي اثرت باقتصاديات كافة الدول ومنها العراق. وفي عام ٢٠١٠ ارتفعت النسبة الى (٥٤,٦١%) واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (٦١,٧%) عام ٢٠١٣.

اما النسبة التي شكلها اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت من (٥,٣٤%) عام ٢٠٠٤ لتصل الى (٣٦٨,٠%) عام ٢٠١٣.

المحور الثالث- التحليل القياسي لأثر الائتمان المصرفي - على تكوين رأس المال الثابت

يعتبر النموذج القياسي من الوسائل التي يمكن من خلالها تسهيل وتبسيط ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة، والتي تتضمن جملة من المتغيرات المختلفة، والغرض الاساسي من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فروض النظرية الاقتصادية واختبارها(السيفو،١٩٨٨:٣٩).

وبغية قياس اثر الائتمان المصرفي على معدت الاستثمار تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى(Square Ordinary Least)، وقد تم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وادخال جميع البيانات على جهاز الحاسب الآلي باستخدام برنامج spss الاحصائي.

وفيما يخص متغيرات النموذج القياسي المستخدم في هذا البحث فهي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، اذ تتمثل المتغيرات المستقلة بـ (الائتمان النقدي، والائتمان التعهدي)، في حين يمثل (تكوين رأس المال الثابت) المتغير التابع.

وبالإمكان التعبير عن النموذج بالشكل الآتي:

$$Y= bo+ b1X+U$$

حيث أن:

Y: المتغير التابع(تكوين راس المال الثابت).

X: المتغير المستقل(الائتمان النقدي، الائتمان التعهدي).

وبعد اجراء تحليل الانحدار الخاص بأثر الائتمان التعهدي على تكوين رأس المال الثابت ظهرت المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y=٥.٢٧٥-٠.٧٣٥X$$

$$T\ test\ (١.٨٧٩\ )$$

$$F=\ (\ ٣.٥٣١\ )$$

$$R^2=\ \ (\%٥٤.١\ )$$

يتبين من النموذج اعلاه ان قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (٥٤.١%) وهي مقدار التغيرات الحاصلة في تكوين راس المال الثابت والتي سببها التغيرات الحاصلة في الائتمان التعهدي في حين ان حوالي (٤٥.٩%) من التغيرات الحاصلة في تكوين رأس المال تعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج او انها تدخل ضمن المتغير العشوائي.

في حين اشار اختبار T عن عدم معنوية المعلمة المقدرة، اذ بلغت قيمة T المحتسبة (١.٨٧٩) وهي اقل من مثيلتها الجدولية البالغة (٢.٩٢٠) عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٢)، بينما اوضح اختبار F عدم معنوية النموذج ككل اذ بلغت قيمة F المحتسبة حوالي (٣.٥٣) اقل من قيمة F الجدولية البالغة (٦.٣٤) عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٢).

اما فيما يتعلق باثر الائتمان النقدي على تكوين راس المال الثابت فقد ظهرت المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y= ٤.٤٦ + ٠.٧٣٠X$$

T test(٣,٠١٧)

$R^2=$ (%٥٣.٢) F= (٩.١٠٥)

اذ تشير القوة التفسيرية (R^2) للنموذج المقدر الى ان (٥٣.٢%) من التغيرات في تكوين راس المال الثابت تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في الائتمان النقدي، بينما يقرب (٤٦.٨%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج او انها تقع ضمن المتغير العشوائي.

اما اختبار T الذي يحدد معنوية المعلمة، فقد تبين ان قيمة T المحتسبة تساوي (٣,٠١٧) وهي اكبر من قيمة T الجدولية (١.٨٩) المقابلة لها عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٧)، وهذا يدل على معنوية المعلمة المقدرة، اما اختبار F فقد اظهر معنوية النموذج المقدر اذ بلغت F المحتسبة (٩.١٠٥) وهي اكبر من مثيلتها الجدولية البالغة (٣.٧٩) عند مستوى معنوية (٥%) ودرجة حرية (٧).

المحور الرابع – استراتيجية الاصلاح المصرفي

ان اصلاح القطاع المصرفي في العراق اصبح ضرورة استراتيجية لان وضعه الحالي لايمكن ان يرتقي الى آفاق جديدة من العمل المصرفي، كما انه لا يتناسب مع ما وصلت اليه المصارف العربية والاجنبية، ويتطلب الاصلاح المصرفي تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية التي تسود فيها الشفافية والمساواة في التطبيق، مما ينعكس بصورة ايجابية على حركة رؤوس الاموال والمدخرات التي تشكل داعماً لعملية التنمية الاقتصادية.

وتبنى عناصر الاصلاح المنشودة على المحاور الآتية:

المحور الاول: زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي:

لكي يواكب القطاع المصرفي العراقي التطورات المالية في العالم الخارجي خاصة في الخدمات المالية والمصرفية، هناك جملة من العوامل التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية من اهمها:

١. التوجه نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الحجم، فهناك بعض البنوك التي تجد نفسها غير قادرة على المنافسة في السوق وذلك بسبب صغر حجمها وعدم قدرتها على مواجهة المخاطر المترتبة على النشاط المصرفي. وان اندماج هذه المصارف فيما بينها سيسهم في تدعيم رأس مالها لتغطية المخاطر من جهة وتقوية مركزها المالي فيما يخص الخدمات المالية والمصرفية من جهة اخرى(www.iier.org/i/page_content.php).
٢. استحداث خدمات مصرفية متمثلة في القروض المشتركة، وشهادات الايداع، والمشتقات، والتجارة الالكترونية، والتأجير التمويلي ... وغيرها.
٣. من اجل مسايرة التطور العالمي ينبغي الاهتمام بالعنصر البشري ويتم ذلك من خلال تنمية مهارات العاملين في الميدان المصرفي عن طريق اقامة دورات تدريبية قصيرة المدى للعاملين الجدد، او المشاركة في المؤتمرات او اللقاءات الدولية والمعاهد العالمية للمصارف.
٤. ادخال التكنولوجيا المصرفية والمالية في عمل المصارف التجارية كأجهزة الكمبيوتر الحديثة وأجهزة الربط والصراف الآلي والبطاقات الخدمية من اجل رفع كفاءة عمل هذه المؤسسات ورفع جودة المنتج المصرفي.
٥. اعطاء حرية للمصارف في مجال تحديد رسوم الخدمات المصرفية لخلق مناخ تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية.

المحور الثاني: المصارف القديمة وفروعها:

١. زيادة عدد المصارف والفروع الخاصة بها، لتحسين الكثافة المصرفية وتقريبها من المستويات العالمية (جبار،٢٠١٥:١٢).
٢. اعطاء الفروع الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف العمالة او بخصوص نوع الخدمات المصرفية التي تروم انتاجها.
٣. التخلي عن دفع الرواتب التقاعدية ومستحقات شبكة الحماية الاجتماعية وتخويل دائرة التقاعد بهذه المهمة، لكي يتركز عمل المصارف التجارية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية البحتة.
٤. تطبيق سياسة العقاب والثواب في العمل المصرفي، وتبني سياسة مشاركة العاملين في الربح السنوي(لخلق الحوافز الضرورية)، لان مثل هذه السياسات تعمل على زيادة العمل الجاد والمبدع والذي من شأنه تعظيم الارباح وحفض التكاليف ورفع نوعية الخدمات المقدمة.

المحور الثالث: اجراءات اخرى:

١. ايجاد بيئة تشريعية مصرفية تسمح بتطوير الجهاز المصرفي من خلال تشريع قانون جديد للمصارف ينسجم مع التطورات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالجهاز المصرفي.
٢. ارساء افضل معايير الافصاح والشفافية في القطاع المصرفي بما يعزز ثقة المواطن بالتعامل مع المصرف.

الاستنتاجات :

بعد اتمام الدراسة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وذلك على النحو الآتي:

١. انخفاض نسبة الائتمان النقدي الى عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي يشير الى ضعف دور المصارف التجارية في تنشيط الاقتصاد العراقي ومن ثم تراجع مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢. يتصف الجهاز المصرفي العراقي بجوانب ضعف كثيرة منها:

أ . ترهل الهيكل الاداري في كثير من المصارف وخاصة الحكومية منها.

ب . هيمنة المصارف الحكومية على حركة السوق المصرفية.

جـ . ضعف قدرة الجهاز المصرفي الحكومي في توفير الخدمات المتقدمة والتي تتطلب نظم مدفوعات متطورة كنظم المقاصة المتطورة او ادخال اساليب دفع متطورة كبطاقة الائتمان.

٣. يمتلك العراق موارد طبيعية وبشرية متنوعة تجعله يحمل ميزة نسبية في جذب الاستثمارات، اذ تقدر الاراضي الصالحة للزراعة بحوالي ٤٨,٠ مليون دونم، فضلاً عن الموارد المائية البالغة (٥٦,٠٢) مليار م^{٣}/ سنة .

اما فيما يخص الثروة النفطية اذ يمتلك العراق احتياطي ضخم يقدر بحوالي (١١٢) مليار برميل من النفط كاحتياطي مؤكد ومايقارب من ضعف هذا الرقم كاحتياطي محتمل.

٤. اثبت النموذج القياسي المقدر ان الائتمان النقدي يمارس دوراً هاماً في التأثير على تكوين رأس المال من خلال العلاقة الايجابية التي بينهما وكما عكستها معلمة المتغير المستقل، في حين ان تأثير الائتمان التعهدي يتسم بكونه ضعيفاً.

التوصيات:

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن ادراج بعض التوصيات منها:

١. تأسيس معهد للدراسات المصرفية وزيادة فرص التدريب والبحث العلمي في المشكلات المصرفية.

٢. العمل على انشاء اتحاد يضم جميع المصارف يتمثل باتحاد المصارف العراقية مشابه لاتحاد المصارف العربية، يعمل على تطوير عمل المصارف ويقوم بربط القطاع المصرفي العراقي بالقطاع المصرفي الدولي.

٣. تحميل وزارة المالية جميع المبالغ المؤثرة لدى تحت بند اضرار الحرب، لعدم مسؤولية المصارف عنها.

المصادر:

الكتب:

١. د.جميل سالم الزيدانين السعودي، اساسيات في الجهاز المالي، جامعة عمان الاهلية، عمان، ١٩٩٩.

٢. د.هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين انموذجاً، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠١.

٣. وليد اسماعيل السيفو، المدخل الى الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.

الدوريات:

١. ابراهيم جاسم جبار، الاصلاح المصرفي في العراق: الاسس والعناصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ١٩، ٢٠١٥.

٢. ازهار شمران جبر الحجامي، دور المصارف في تنمية الاقتصاد العراقي(المصرف العقاري في محافظة واسط ـ حالة دراسية)مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٣، ٢٠١٤.

٣. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٧.

٤ . تقرير اللجنة المالية حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي في العراق، ٢٠١٤:
www.ar.parliament.iq/takrer1.pdf

٥. حلقة نقاشية بعنوان " تقييم سياسات الاصلاح المصرفي في العراق" منشورة على الانترنيت على الموقع:
www.iier.org/i/page-content.php

٦. د.حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٨، الاصدار ٢٣، ٢٠١٢.

٧. د. حسين علي بخيت، الاطار المؤسسي واثره في تنمية الصناعات الصغيرة من خلال التركيز على قانون الاستثمار الصناعي الجديد في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ٢٣، ٢٠٠٢.

٨. د.حيدر حسين آل طعمة، القطاع المصرفي في العراق وتحديات الاصلاح والتطوير، مقالة منشورة على الانترنيت على الموقع: www.kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php

٩. د.سامي عبيد التميمي، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢، الاصدار ٩، ٢٠٠٨.

١٠. عبد الكريم جدران وآخرون، تقويم كفاية اداء المصارف التجارية (دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين) للمدة (١٩٩٧ـ ٢٠٠١)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ١٢، ٢٠١٥.

١١. د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حيدر عبد راضي الدلفي، دراسة وتقويم بيئة الاستثمار في العراق، مجلة الكوت الاقتصادية والادارية، اصدار ٦، ٢٠١٢.

١٢. لقاء شاكر عبود، دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٥ـ ٢٠١١)، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٤.

١٣. د. مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٠٧.

١٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، الاحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠١٣.

١٥. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الارقام القياسية، الاسعار والارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠٠٨.

١٦. وليد عيدي عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وآفاقه المستقبلية، دراسة منشورة على الموقع: www.cbi.iq/documents/waleed4.pdf

الرسائل والاطاريح:

١. ليث بادي حسين الدبي، العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والقوى العاملة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١.